حرب اكتوبر ، اي عـــودة الاراضي العربيـــة المحتلة واسترجـــاع حقـــوق الشعب الفلسطيني . ولا يمكن أن يكون مرد هذه الشكوك نابعا من نتائج حرب اكتوبر غير الحاسمة بقدر ما ترجع الى نهج السياسة المصريـــة في تعاملها مع نتائج الحـــرب وانجازاتها الوطنية حتما . ولن نقف هنا طويلا لمناقشة السياسات المصرية بعد اكتوبر وادارتها لدفة الصراع السياسي لاستكمال نتائج الحرب . فالنتائج السياسية التـــي رتبتها الاتفاقية مع اسرائيل تكفي وحدها لاصدار حكم تاريخي على مجمل السياسات المصرية خلال العامين الماضيين .

ان المراقب السياسي اذ يستوقفه مدى التعنت الاسرائيلـــي فيما يخص الاراضي المصرية وحدها ، يطرح على نفسه وعلى القيادة السياسية المصرية سؤالا يتعلـــق بالبديل المصري اذا ما واصلت اسرائيل تمسكها بسيناء ـــ ناهيك عن الاراضي العربية الاخرى . والبديل المعني هنا هو قرار بالحرب لانتزاع الارض . فهل تركت القيادة المصرية لنفسها مجالا لتنفيذ مثل ذلك القرار او التهديد به ؟

لدى مراجعة السياسات المصرية عينها ، وخاصة ما اتصل منها بامكانية بقاء الباب مفتوحا للخيار العسكري اذا ما دعت اليه ظروف خارج الحسابات الحالية في مصر ، تستوقف المراقب جملة من الحقائق السياسية هي :

أولا : حدوث تدهور في العلاقات المصرية ـــ السوفياتية في أكثر الظروف حراجة ومدعاة لتمتين أواصر الصداقة العريقة مع الحلفاء السوفيات . ولن ندخل هنـــا في مناقشة النتائج السياسية الخطيرة التي ترتبت وما زالت ، علـــى المعركة السياسية التي أديرت لاستكمال نتائج حرب اكتوبر . بل نشير فقط الى ان الاتحاد السوفياتي هو مصدر السلاح الرئيسي الذي خاض به العرب حربهم الاخيرة ، وسيظل مصدر التسليح الاساسي لاي حرب اخرى محتملة من جانب العرب . ويقينا ان الذي يريد أن يبقي لنفسه خيارا مفتوحا بالحرب ، لن يسمـــح بالحملات الصحفية ، في أدنى الحدود ، للنيل من العلاقات العربية ـــ السوفياتية ، وتجنبا لانعكاسات ذلك على الامدادات العسكرية . غير ان ما شهدته المنطقة طوال العامين الماضيين ، وغداة حرب اكتوبر مباشرة ، لا يمكن تسميته الا باسمه الحقيقي ، الا وهو قرار بتخريب هذه العلاقة الهامة على كل الاصعدة وفي شتى الظروف والحالات .

ثانيا : تركيز معظم المشروعات الاقتصادية التي تسعـــى القيادة المصرية الـــى انشائها في منطقة قناة السويس . وقد جاء ذلك بقرار سياسي حتى قبل التوصل الى الاتفاقية الاخيرة . والامر البديهي في مثل الظروف السياسية ـــ الامنية التي تعيشها مصر ، هو ان لا تقام مثل تلك المشروعات المكلفة في منطقة هـــي أقرب الى المناطق الحدودية مع اسرائيل . غير اننا نجد ان ذلك كله قد تم بقرار سياسي وكأن حالة الصراع منتهية أو في حكم المنتهية مع اسرائيل . والتساؤل المشروع هنا : الا تقيد هذه المشاريع باقامتها في منطقة كقناة السويس على أي قرار مصري باللجوء الـــى الحرب لتحقيق شعارات حرب اكتوبر ؟

اننا لا نقول بأن ذلك سوف يمنع مصر من اللجوء الـــى الحرب لتحقيق أهدافهـــا ، ولكنه من المؤكد انه يخفف كثيرا من حالة التهديد بالحرب ويثقل على قرار الحرب بما تتطلبه تلك المشروعات من حماية عسكرية . ونعيد الى الذهن في هذا المجال مـــا اشترطته اسرائيل في فك اشتباك القوات الاول في سيناء ، حينما طالبت بعودة سكان مدن القناة الى منازلهم كجزء من ترتيبات فك الاشتباك .